

البنية السياسية



تمهيد

ينتقل بنا الفصل الخامس إلى المحور الأساس الثاني لتفسير تردّي حال الحرية في البلدان العربية في الوقت الراهن، والمتمثل في البنية السياسية للحكم. وتتجلى أزمة البنية السياسية القائمة بأجلى صورة في استبداد السلطة التنفيذية، لا سيما أجهزة الأمن، في الدولة التي عادة ما تُختزل في الفرد رأس السلطة، مع التضيق الشديد على الحرية، خاصة حريات التعبير والتنظيم في المجتمع المدني والسياسي. ويتضمن الفصل دراسة لتضاريس الفساد من نتائج مسح الحرية.

ويتهيء الفصل بتقييم للوضع النسبي للمنطقة العربية مقارنة بباقي مناطق العالم على عدد من مؤشرات الحكم المشتقة من قاعدة بيانات البنك الدولي حول هذا الموضوع.

أزمة الحكم في البلدان العربية

ثمة ما يشبه الإجماع في الوطن العربي اليوم على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وهو إجماع يوحد الحكام والمحكومين في توافق نادر، وتختفي عنده الفوارق الطبقية، وتزول التباينات الإقليمية والطاقية وحتى العرقية. وهناك أيضاً إجماع تجسد في اتفاق قمة تونس الأخيرة (أيار/مايو 2004) على أن المجال السياسي، وتحديداً بنية الدولة العربية، هو مكان هذا الخلل ومحوره، وأن الإصلاح لا بد أن يبدأ هناك. ولكن الاتفاق ينتهي هنا؛ حيث تبرز خلافات حادة حول من الملوم وأي وصفات العلاج هي الأصح.

وقد نتج هذا الإجماع عن معايشة الأزمة الشاملة التي تمسك بخناق الوطن العربي، وتشير إلى فشل جماعي للدول العربية في التصدي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخل الأجنبي، والتنمية الإنسانية، مع فشل في توفير المستوى المنشود من

ظروف العيش الكريم للمواطنين، سواء من حيث الضرورات المعيشية أو حقوق الإنسان أو كليهما معاً، مما خلق جواً من الضيق والمعاناة وعدم الاستقرار. وقد تعمق هذا الشعور بوقوع كوارث كبرى مثل غزو الكويت عام 1990 وذيوله من تدخل أجنبي وتفكك عربي ثم غزو أجنبي للعراق، والقمع بالغ العنف الذي يتعرض له الفلسطينيون، خاصة في ظل ثورة المعلومات التي جعلت الإنسان العربي يعايش هذه المآسي الإنسانية لحظة بلحظة، ويتألم لعجزه عن المساعدة.

كما أن ثورة المعلومات، وموجة العولمة وما رافقهما من سقوط للأيديولوجيات وارتفاع مستوى الوعي والتعليم في الوطن العربي، عمقت كذلك أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية، سواء أكانت تستند إلى شرعية تقليدية (دينية/قبلية) أو شرعية ثورية (قومية/تحريرية) أو شرعية أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة "رب العائلة". وهذا بدوره رسّخ الشعور بالأزمة، وأدى إلى خلق حلقة مفرغة من الإحباط وخيبة الأمل الشعبية وتدني الثقة بالحكومات، التي ترى بدورها الحاجة إلى مزيد من القهر ووضع الحواجز بينها وبين الشعب.

ملامح الحكم التسلطي

إن التكييف السياسي للأزمة له ما يبرره، لأن الدولة العربية المعاصرة، ببساطة، لا تترك مجالاً خارج إطار تدخلها، حيث تصر على أن تهيمن على كل شيء، من المعتقد الديني الشخصي إلى العلاقات الدولية، ولا تترك حيزاً كافياً لمبادرات تأتي من خارجها أو بدون مباركتها. وقد يبدو من الصعب لأول وهلة الحديث عن ملامح مشتركة لنظم الحكم في العالم العربي، وذلك بسبب التنوع الكبير في الأنظمة القائمة التي تتراوح بين الملكية المطلقة والجمهورية الثورية، والراديكالية الإسلامية. ولكن مزيداً من التأمل يكشف عن تقارب مثير للاهتمام في بنية وأساليب نظم

هناك إجماع على أن المجال السياسي، وتحديداً بنية الدولة العربية، هو مكان الخلل ومحوره

إن الدولة العربية

المعاصرة لا تترك

مجالاً خارج إطار

تدخلها، حيث تصر

على أن تهيمن على

كل شيء، من المعتقد

الديني الشخصي

إلى العلاقات الدولية،

ولا تترك حيزاً كافياً

لمبادرات تأتي من

خارجها أو بدون

مباركتها

نجد المركزية المتزايدة
في الجهاز التنفيذي
مضمنة في النصوص
الدستورية للدول
المعنية، التي تمنح
رأس الدولة صلاحيات
واسعة، باعتباره
الرئيس الأعلى
للجهاز التنفيذي
ولمجلس الوزراء،
وللقوات المسلحة
والقضاء والخدمة
العامة

تظهر مركزية الجهاز
التنفيذي كذلك
في توسع الجهاز
البيروقراطي، وزيادة
تدخل الدولة في
الاقتصاد، وتعاضد
نصيب الإنفاق
الحكومي من الناتج
القومي، وخاصة
الإنفاق على الأجهزة
الأمنية والعسكرية

الحكم العربية، إضافة إلى بروز ملامح بنية إقليمية متشابكة تشمل "تكاملاً" عربياً تعضد فيه الأنظمة بعضها بعضاً، مما يجعل من الممكن الحديث عن "نموذج عربي" للحكم له ملامح محددة تشترك فيها معظم الأنظمة، ويستند بدوره إلى نظام إقليمي عربي يشكل بنيته السياسية التحتية.

دولة "الثقب الأسود"

يمكن أن نستبين الملامح العامة لهذا النموذج العربي الذي أطلق عليه البعض تسمية "الدولة السلطوية" (خلدون حسن النقيب، 1996) وتم توصيفه بإسهاب في دراسات عدة (غسان سلامة، 1995، غسان سلامة وآخرون، 1989، 28-40، 89؛ هوبكنز وإبراهيم، بالإنجليزية، 1997، 24، أوين، بالإنجليزية، 1992) من تعليق حديث لصحافي وناشط عربي وصف فيه الحكم في بلده بأنه نظام تفتقد فيه الانتخابات النيابية الحرية والشفافية وتنتج مجلساً نيابياً من "لون واحد". كما تضيق فيه حرية الصحافة ومساحة العمل السياسي والحقوق، ويستخدم فيه القضاء للتمييز بالخصوم، ويكرس فيه الدستور وجود حكم "غير مقيد بزمن ولا خاضع لرقابة برلمان أو سلطة قضاء". وفي مثل هذا النظام يصبح حتى الحزب الحاكم مجرد جهاز إداري يقوم عليه "موظفون بلا مشروع ولا صدقية." (رشيد خشانة، 2003)

هذا النموذج يمكن أن نطلق عليه، استعارة، نموذج "دولة الثقب الأسود"، في إشارة للظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منفعة تتكرر على نفسها وتتحول إلى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء أن يفلت من إسهاره. فالدولة العربية الحديثة تجسد إلى حد كبير التجلي السياسي لهذه الظاهرة، حيث تشكل السلطة التنفيذية "ثقباً أسود" يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من إسهارها شيء. وعلى غرار الثقب الفلكي الأسود، فإن هذا الجهاز بدوره يتكرر على نفسه ويضيق، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يكاد يتلاشى.

هذه المركزية المتزايدة في الجهاز التنفيذي نجدها مضمنة في النصوص الدستورية للدول المعنية، التي تكرر حق الملك أو الرئيس أو الأمير (أو مجلس قيادة الثورة) في التشريع، وتمنح

رأس الدولة صلاحيات واسعة، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء، وللقوات المسلحة والقضاء والخدمة العامة. وهو الذي يعين الوزراء والقضاة وكبار المسؤولين والضباط ويملك صلاحية عزلهم، وهو الذي يدعو البرلمان (إن وجد) للانعقاد ويملك صلاحية حله. وتكرس القوانين كذلك الهيمنة المركزية على السلطات المحلية، حيث يقوم الحاكم بتعيين المحافظين والولاة ويكون هؤلاء مسؤولين أمامه وليس أمام المواطنين (أيوبي، بالإنجليزية، 1995، 322-323).

وتظهر مركزية الجهاز التنفيذي كذلك في توسع الجهاز البيروقراطي، وزيادة تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعاضد نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج القومي، وخاصة الإنفاق على الأجهزة الأمنية والعسكرية. ومن الملفت أن هذا الاتجاه يسود في الدول الراديكالية التي انتهجت سياسة الاقتصاد الموجه، وتلك المحافظة التي أعلنت منذ البداية تمسكها باقتصاد السوق في آن واحد (خلدون حسن النقيب، 1996، 181-207؛ أيوبي، بالإنجليزية، 1995، فصل 9).

ولكن كثيراً من الحكومات لا تكتفي بهذه الصلاحيات الدستورية والإدارية الواسعة، حيث تستعين بقوانين الطوارئ التي ظلت سارية في بعض الدول لأكثر من أربعين عاماً. وعندما قررت بعض الدول، التي ظلت تحكم من دون دستور منذ نشأتها، سن قوانين أساسية، فإنها لم تكرر السلطات المطلقة التي كان الحاكم يتمتع بها في غياب حكم القانون فحسب، بل أضافت له سلطات لم تكن له في العرف السائد من قبل، مثل سلطة اختيار ولي العهد وخلعه. وهي صلاحيات لم يكن الحاكم يتمتع بها منفرداً من قبل.

آليات خارج القانون

إضافة إلى الصلاحيات المطلقة المركزة في يد الجهاز التنفيذي (وعملياً في يد الرئيس أو الملك)، والتي لا تحكمها أي ضوابط قانونية معقولة، فإن هناك آليات إضافية تتيح للحاكم مزيداً من تركيز السلطات في يده. وعلى سبيل المثال، فإن ما يسمى بالأحزاب الحاكمة (إن وجدت) ما هي في الواقع إلا مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي، حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين (أو المرشحين في حال الانتخابات) من قبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الحزب (سعد الدين إبراهيم،

1996، 195-194). وهذا يعني عملياً أن البرلمان يصبح جهازاً بيروقراطياً يعينه الجهاز التنفيذي ولا يمثل الشعب بحق، فتضعف الثقة فيه. وقد بين مسح القيم العالمي أن نسبة الثقة في المجلس التشريعي، وهو منتخب نظرياً، تقل في مجمل أربعة بلدان عربية، (شكل 5-2)، عن النصف! إضافة إلى ذلك، فإن الجهاز التنفيذي يستخدم القضاء العادي والاستثنائي لإقصاء وتحجيم الخصوم والمنافسين وحتى بعض الأتباع المتمردين. ويقترن هذا بما يسمى "الفساد المسكوت عنه" (أيوبي، بالإنجليزية، 1995، 321)، حيث يسمح للأنصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع، في حين يظل "تطبيق القانون" عليهم سلاحاً مشهراً لضمان استمرار ولائهم الكامل.

وتعتبر أجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي، حيث يوجد في كل بلد عربي أجهزة مخابرات متعددة، تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية في أنها تتمتع بصلاحيات تنفيذية، إضافة إلى صلاحياتها في جمع المعلومات الاستخبارية. كما أنها ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام. وتعتبر المخابرات لب الجهاز الحاكم في كل الدول العربية تقريباً، وتخضع مباشرة لهيمنة الرئيس أو الملك، وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات أي جهاز آخر. ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة، ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي، خاصة فيما يتعلق بقرارات التوظيف وتقنين الجمعيات، بحيث أصبح من الشائع إطلاق صفة "دولة المخابرات" على الدولة العربية المعاصرة (قارن أيوبي، بالإنجليزية، 1995، 449؛ خلدون حسن النقيب، 1996، 185).

ولئن تفاوتت الدول العربية في تجسيدها لهذه الملامح العامة، وخاصة في هامش الحريات الذي تسمح به دون أن تعتبره تهديداً، فإن القاسم المشترك بين الأنظمة هو تركيز السلطات في قمة هرم الجهاز التنفيذي، والتأكد من أن هامش الحريات المتاح (والذي يمكن تضيقه بسرعة عند اللزوم) لا يؤثر في القبضة الصارمة على السلطة. وهكذا نلاحظ اتساعاً نسبياً في هامش الحريات المتاح في دول مثل الأردن والمغرب، حيث توجد حرية تشكيل الأحزاب والمشاركة السياسية بصورة أوسع مما هو متاح في بقية الدول العربية. وهناك ثلاث جمهوريات عربية لها وضع خاص، هي السودان ولبنان واليمن، تجد الدولة المركزية فيها صعوبة في فرض المركزية الأحادية بسبب التعددية الدينية

والعرقية، وقوة العصبية المعبرة عنها، مما نتج عنه هامش من التحرر من سطوة الدولة.

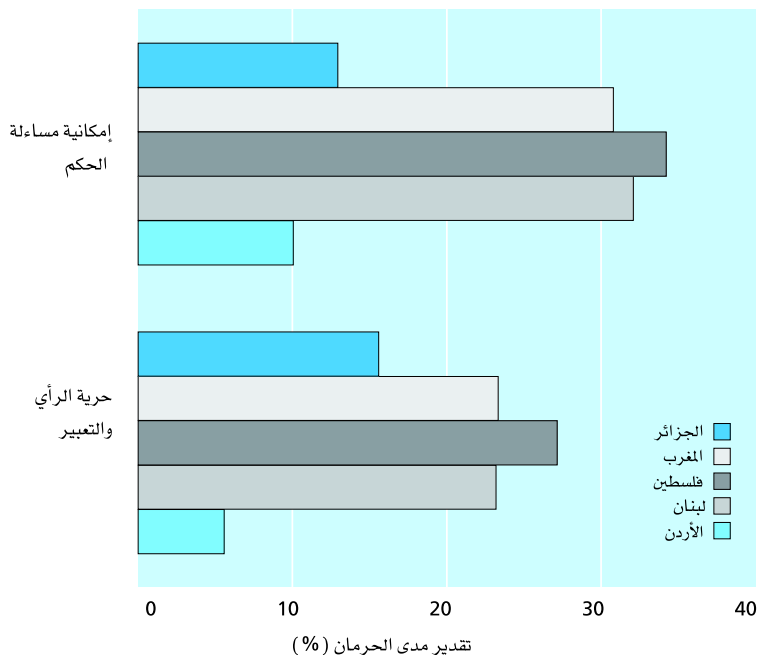
وتبدو الصورة واعدة في بعض الدول، مثل الجزائر التي شهدت اتجاهاً نحو الانفتاح السياسي والمصالحة الوطنية، وقامت فيها هذا العام انتخابات تنافسية حازت رضى قطاعات شعبية واسعة وإن شابها بعض النواقص. وهناك أيضاً ظواهر انفراج قادم في السودان بعد إبرام الاتفاقية الإطارية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في أيار/مايو 2004. ولكن الصورة العامة في المحيط العربي تشير إلى تشابه في بنية النظم مما "جعل من الممكن بالفعل الحديث عن منظومة عربية واحدة ومندمجة موحدة للتسلط والطفان" (برهان غليون، 2001) تقوم على اعتماد أقصى قدر من تركيز السلطات في قمة الجهاز التنفيذي، بحيث يعتبر منح هامش معين من الحريات جزءاً من استراتيجية تركيز السلطة لا خصماً لها.

وليس غريباً في ضوء التحليل السابق أن يعبر زهاء ربع المستجيبين في مسح الحرية، (ملحق 1)، عن شعورهم بغياب حرية الرأي والتعبير. وزاد التقدير بعدم إمكان مساءلة الحكم عن ذلك الحد (شكل 5-1).

وفي السياق نفسه، تدل نتائج بعض الدراسات

الشكل 5-1

تقدير مدى الحرمان من حرية الرأي والتعبير وإمكانية مساءلة الحكم، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



السبب الرئيسي

لإخفاق عملية

التحول الديمقراطي

لا يرجع إلى مسائل

ثقافية بقدر ما هو

تعبير عن تضافر بنى

اجتماعية وسياسية

وثقافية عملت على

غياب أو تغييب

القوى الاجتماعية

والسياسية المنظمة

القادرة على استغلال

أزمة النظم التسلطية

والشمولية

فيما يتعلق بالنيخب،

فإن الدولة تضعهم

بين خيارين: إما أن

تكون موالياً فيغدق

عليك، أو مخالفاً

فتهمش أو تقمع

الدولية (مؤسسة مسح القيم العالمي، بالإنجليزية، 2004) على تفضيل الجمهور في البلدان العربية التي أجريت فيها الدراسة بقوة للحكم الديمقراطي ورفض الحكم التسلطي، مع تفضيل إيكال الحكومة للخبراء ومعارضة حكم الجيش.

خلل هيكلية

هذا التقارب بين الأوضاع السياسية في البلدان العربية دفع المحللين إلى البحث عن تفسير له في وجود عوامل هيكلية أو بنيوية مشتركة تفسر اتجاه الدولة العربية إلى الانغلاق في وقت أخذ العالم كله يتجه نحو الانفتاح الديمقراطي. وقد بحث البعض عن هذا العامل في الثقافة الموروثة وخاصة بعدها الديني. فالإسلام عند البعض لا يتلاءم مع الديمقراطية (الفصل الثاني). وهناك من يرى الإشكال في البنية المجتمعية بسبب الطبيعة العشائرية للمجتمع العربي ذي التركيبة "الأبوية" (هشام شرابي، 1990)، أو إلى غياب التقاليد التعاقدية أو مفاهيم الحرية أو الفردية والمجتمع المدني (غلنر، بالإنجليزية، 1994؛ أيوبي، بالإنجليزية، 1995، 398)؛ أو في البنية الاقتصادية للمجتمعات العربية، وخاصة الطبيعة الريعية الغالبة على اقتصاد أكثر الدول العربية (الفصل السادس). ويشار أحياناً إلى بروز دور الحركات الإسلامية كمعارض رئيس، مع اعتماد بعضها خطاباً معادياً للديمقراطية، مما خلق انقسامات حادة في صفوف القوى المعارضة للدولة التسلطية، وأعلى الأنظمة ذريعة إضافية لتعطيل التحول الديمقراطي (برهان غليون، 2001، عبد الوهاب الأفندي وآخرون، 2002).

لكن هذه التحليلات لا تكفي وحدها لتفسير تركيز السلطة المفرط في رأس الهرم، خاصة مع وجود دلائل تشير إلى أن الدولة المركزية تلعب دوراً أكبر في دعم الكيانات العشائرية والتضامنية بدلاً من إضعافها (سعد الدين إبراهيم، 1996، 294-296).

هذه العوامل لعبت بلا شك دوراً مهماً في تشكيل البيئة السياسية التي وجدت فيها الدولة العربية، وساهمت في دعم الأوضاع القائمة بدرجات متفاوتة. ولكن يمكن أن يقال، إضافة إلى كل ذلك، إن "السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية وثقافية

عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية" (برهان غليون، 2001).

أساس الخلل إذن هو في البنية السياسية. إذ أن أهم خاصية لنموذج الحكم العربي هي اعتماده على "التمهيش الاستراتيجي" لكل المؤسسات والقوى الاجتماعية، بما في ذلك مؤسسات الدولة، والتسييس الكامل للقضاء الاجتماعي، مقابل استملاك الدولة. بمعنى آخر، فإن معظم القوى الاجتماعية تحجب عن أي تأثير فاعل على الدولة، فيما تتدخل الدولة في كل شيء ولا تسمح بأي تحرك اجتماعي مستقل يهدد احتكارها للسلطة. ولأن الحكم يهيمن مباشرة على مفاصل الاقتصاد، ويستخدم الإرهاب ضد كل من تسول له نفسه استخدام إمكانياته الاقتصادية ضد الحكم، فإن الحاكم لا يضطر إلى الدخول في مساومات مع البرجوازية أو غيرها لضمان استمرارية الحكم، خاصة وأن البرجوازية تعتمد في الغالب اعتماداً كاملاً على الدولة (هوبكنز وإبراهيم، 1997، 382-384). وفيما يتعلق بالنيخب، فإن الدولة تضعهم بين خيارين: إما أن تكون موالياً فيغدق عليك، أو مخالفاً فتهمش أو تقمع، مما يجعل تصرف الغالبية مفهوماً أمام هذا الوضع.

أزمة الشرعية

هذا الوضع، وما يرافقه من ضعف تمثيل الدولة العربية للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة جعلت الأنظمة تعتمد على الترغيب والترهيب كأدوات أساسية للتعامل مع المواطنين. وكانت الأنظمة العربية التي استندت في بداية عهد الاستقلال على شرعية تقليدية (دينية-قبلية)، أو شرعية الإنجاز في معركة الاستقلال أو بناء الدولة، قد واجهت تحدياً مبكراً من نخب ثورية استندت إلى أيديولوجيات قومية أو يسارية، ودعمت شرعيتها بتعبئة الجماهير حول مطالب مثل الوحدة والتحرير والعدالة والتنمية، واستندت أحياناً إلى "كاريزما" قيادات ذات جاذبية جماهيرية. وقد طورت أنظمة عدة مفهوم "دولة الرسالة المقدسة" (الوحدة، التحرير، التحديث، الأسلمة، التنمية، التحول الاشتراكي، إلخ) لتبرير شرعية تقوم على الوصاية على الشعب لا تمثله

(واتيروري، بالإنجليزية، 1995، 81).

وقد صبت الانتكاسات المتلاحقة التي تعرضت لها برامج الأنظمة "الثورية" (الهزائم) أمام إسرائيل وفشل مشروعات التنمية والوحدة والتحديث، وسقوط دعاوى مكافحة الفساد والتبعية) في صالح الأنظمة "المحافظة" المنافسة لها، حيث عززت شرعيتها المرتكزة على الدين والتقاليد الإسلامية. ولكن هذه الأنظمة التي كسبت وتعزز نفوذها الإقليمي بتأثير الطفرة النفطية وما تبعها من إنجازات اقتصادية، تجد نفسها اليوم تواجه تحديات من ممثلين جدد للتيار الإسلامي ومن طموحات مستجدة للأجيال الصاعدة التي لم تعد مقتنعة بالإنجازات التنموية لتلك الأنظمة (قارن سعد الدين إبراهيم، 1996).

(322-330، جياكومو لوتشيانى، 1995).

وقد ابتعدت معظم الدول العربية الآن عن النهج الشعبوي الذي ميز الأنظمة الثورية في الماضي، واستعاضت عنه بالترويج لشخص الحاكم الذي قد يفقد في الغالب الجاذبية الشخصية (الكاريزما، الإلهام)، بخلاف بعض قيادات الحقبة الثورية-الشعبوية. وتبتعد كل الأنظمة إلى حد ما عن إطلاق الشعارات الرنانة والدعاوى العريضة، إلا حين تدخل في مأزق، شأن النظام العراقي السابق منذ الحرب مع إيران. وفي خطابها للجماهير تركز على شرعية الإنجاز (أو الوعد به) في مجالات محددة، مثل الاقتصاد، أو السلام، أو الرخاء والاستقرار، أو المحافظة على القيم والتقاليد. وأحياناً يكون مجرد الحفاظ

ابتعدت معظم الدول العربية الآن عن النهج الشعبوي، واستعاضت عنه بالترويج لشخص الحاكم

الإطار 1-5

محمد الشريفي: الديمقراطية العربية شكل بلا مضمون

تماماً كما هو الأمر في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

- حرية الصحافة والنشر مضمونة كما ينص على ذلك الدستور أو القانون. ونظام الرقابة مرفوض، إلا أنه يجب على الناشر إيداع نسخ معينة من الجريدة أو الكتاب قبل التوزيع حتى تعلم الإدارة محتوى المكتوب وتتقدم بفضية أمام المحكمة في الحجز إن وجدت ما يخل بالنظام العام أو الأخلاق الحميدة وهو عين النظام الديمقراطي. إلا أن الإيداع يقتضي من الإدارة تسليم وصل، فتحجم الإدارة عن تسليم هذا الوصل كلما رأت في النص المعد للنشر ما لا ترتضيه. وهكذا تفرغ حرية الصحافة والنشر من محتواها.
- ويخضع حق التظاهر وتنظيم الاجتماعات العمومية وحق إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والإنسانية إلى ممارسات إدارية من هذا النوع، تجعل ضمان هذه الحقوق بالديستاتير أو بالقوانين أو بكليهما حبرا على ورق.
- ولا يبقى للمواطن حق مضمون إلا إذا أراد التصديق للحاكم وشكره على إنجازاته والتتويه بخصاله وحكمته.
- ومع طول الزمن وتكرار هذه الممارسات، سقط القناع، ولم تعد الحيلة تتطلي على أحد، وأصبح كل المواطنين وحتى الملاحظين الأجانب يعلمون أن الديمقراطية بشكلها الراهن في البلدان العربية ليست إلا مسرحية ثقيلة ومملة.
- يؤكد بعض رجال الدولة أنهم يلجأون لهذه الممارسات بقصد سد السبيل أمام التطرف الديني. والحقيقة أن الجماهير الشعبية لم تكن تحبذ هذا التطرف، وإن ظهرت اليوم بوادر ردة إلى الأصولية، فإنما هي نتيجة خيبة الأمل بعد تجربة حدائة مغشوشة وديمقراطية شكلية مفرغة من محتواها.

عنه، مرشحي حزبه الذين ينتخبون أعضاء البرلمان. وهي انتخابات صورية في العادة، بسبب انحياز الإدارة وتجاوزات الشرطة وتزييف النتائج. وهكذا يتبين أن رئيس الدولة يستطيع أن يتخذ ما يشاء من القوانين، فهو السلطة التشريعية الحقيقية.

- في أيام الحكم المطلق، كان رئيس الدولة عندما يقرر اتخاذ قانون جديد يوقعه في يومه. والتغيير الذي حصل هو مجرد وجود مرحلة إجرائية تقتضي من الرئيس اقتراح مشروع القانون على البرلمان وانتظار بضعة أيام حتى يناقش المجلس نص المشروع ويصادق عليه.
- أما القضاء، فإن كان مستقلاً حسب ما يقره الدستور فإنه لا يصدر من الأحكام إلا ما يرتضيه رئيس الدولة. ذلك أن الرئيس هو المسؤول عن استقلال القضاء، وبالتالي فإن له اليد العليا في تسمية القضاة وترقيتهم وتأديبهم إن لزم الأمر. بإمكان القاضي أن يسلك سلوك الأبطال، فيحكم بما يمليه ضميره غير عابئ بما تنتظره الحكومة منه، فيعرض مستقبله للخطر. في حين أنه مواطن ككل المواطنين من حقه أن لا ينسى لقمة عيشه ومصيره ومصير عائلته. والاستقلال الحقيقي هو الذي يضمن للقاضي إمكانية الحكم العادل دون حاجة لأن يكون بطلاً.
- وهكذا فإن التغيير الذي حصل هو أن صاحب الحكم المطلق كان يأمر بعقاب أحد رعاياه فينفذ أمره حالا دون أي إجراء آخر، فأصبح الأمر ينفذ في الوقت نفسه - أي حالا - مع تنظيم محاكمة تتبع إجراءات معينة منها الحكم الابتدائي ثم الاستئناف، ومنها تنظيم جلسات علنية يتم أثناءها الاستماع إلى النيابة، ثم إلى لسان الدفاع، ثم الحكم بما يرضي الحكومة. كل طرف يلعب الدور المنوط بهدته، والخاتمة معروفة مسبقاً كما في رواية قرأها الجمهور قبل مشاهدتها على المسرح،

منذ أن بدأت النهضة العربية طالب النخب بوضع حد لنظام الحكم المطلق لتعويضه بنظام دولة القانون والمؤسسات التي تحترم حرية المواطنين. أفراداً وجماعات، وتعمل على أساس التفريق بين السلطات وترتكز على هيكل منتخبة. وساندت الجماهير الشعبية هذه المطالب بحماس. فلم ير الحكام بدا من التظاهر بالاستجابة لهذه العلموحات. لكنهم وضعوا لذلك شروطاً بتعلة انتهاج سياسة المراحل لتطوير الواقع الاجتماعي والسياسي بصفة تدريجية، فأدت تلك الشروط - والممارسات الفعلية في تطبيقها - إلى نتائج تناقض بوضوح ما جاء في الخطاب الرسمي. والأمثلة على ذلك كثيرة.

- تعمل الدول العربية غالباً بالنظام الجمهوري أو بنظام الملكية الدستورية.
- لكن الملكية الدستورية تحتفظ للملك بسلطات شاسعة تجعله - في الواقع - صاحب القول الفصل في أمهات القضايا وتعطيه الحرية التامة في اختيار الوزراء والمشرفين على الإدارة.
- أما الأنظمة الجمهورية فإنها - غالباً - لم تعرف حتى الآن إلا الرئاسة مدى الحياة بصفة رسمية معلنة أو بإعادة الانتخاب بصفة آلية وينسب خيالية كثيراً ما تصل إلى 99%.
- بل أبلغ من ذلك، إذ وجدت حالات أصبحت فيها الرئاسة وراثية فأفرغت الجمهورية من محتواها.
- تعمل الدول العربية بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ يحتفظ رئيس الدولة بالسلطة التنفيذية ويمارس البرلمان السلطة التشريعية وتمارس المحاكم السلطة القضائية. لكن الواقع يختلف عن ذلك اختلافاً جوهرياً.
- فحزب الرئيس ينفرد بالمقاعد في البرلمان، أو هو على الأقل يسيطر عليه بأغلبية عريضة. والرئيس يعين بنفسه، أو بواسطة من ينوب

القوى الصاعدة.

القمع وإفقار السياسة

إضعاف الأحزاب

تعود جذور الأزمة الحالية إلى انهيار التجارب العربية الليبرالية التي تشكلت كحركات فكرية وسياسية إصلاحية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتي كانت قد ولدت أحزاباً جماهيرية وحركات استقلالية وأنظمة برلمانية في دول مثل سورية والعراق ومصر والمغرب والسودان وغيرها. ولكن هذه التيارات تعرضت لانتكاسات متلاحقة ترجع إلى التناقضات الداخلية في المجتمع، والأوضاع الإقليمية المضطربة والتحديات الداخلية والخارجية، إضافة إلى التدخلات الأجنبية (يوسف الشويري، 2003، 87-114).

ونتح عن هذه التطورات تعرض "المجتمع السياسي" العربي لنكسة كبرى، كان من مظاهرها تفكك أو تشرذم الأحزاب الجماهيرية ذات التوجه الليبرالي، مع إخفاق حكوماتها في مواجهات التحديات التي واجهت الدول والمجتمعات العربية، مثل التنمية والتحديث والاستقلال. وسادت في الساحة السياسية كذلك أيديولوجيات وأحزاب لا تضع الديمقراطية في أولوياتها. ومن عقيدتها أن المجتمعات العربية متخلفة لا تعرف مصلحتها، أو أنها ليست إسلامية أو ثورية بما يكفي. وتطور الأمر بحيث تحولت الحكومات الراديكالية مع مرور الزمن إلى حكومات "محافظة"، والأحزاب الثورية إلى أحزاب حاكمة أو مهيمنة. ولكن استمر مع ذلك الحظر على العمل الحزبي الحر هذه المرة، بدعوى أن المجتمعات أصبحت إسلامية وراديكالية أكثر من اللازم.

ويتأرجح وضع المجال السياسي العربي اليوم بين دول تنهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، وبين دول تسمح بتعدد حزبي مشروط، غالباً ما يشمل تحديداً حطراً أهم وأقوى حزب معارض، مع انحياز الدولة إلى حزب تتشبه السلطة، ويسمى "الحزب الحاكم". وتضع الدول التي تسمح بالعمل الحزبي عراقيل في وجه أحزاب المعارضة، تتمثل في حرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية، والتحكم في إجراءات الترشيح والانتخاب، واستخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتجسيم نشاطها، وملاحقة قادتها ونشاطها

على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية إنجازا يكرس الشرعية. ولعل المفارقة أن بعض الأنظمة أخذت في الآونة الأخيرة تستخدم خطاب الشرعية الديمقراطية ولغة المجتمع المدني وحقوق الإنسان، بحيث أصبح الخطاب الديمقراطي حسب أحد المفكرين العرب "أسطورة خلاصية" جديدة (جورج طرابيشي، 1999، 71)، وإن كانت الأفعال لم تتسجم مع الأقوال بعد.

وتعصد معظم الأنظمة الآن شرعيتها باعتماد صيغة مبسطة وفعالة لتبرير استمرارها، وهي كونها أهون الشرين، وخط الدفاع الأخير ضد الاستبداد الأصولي أو ما هو أسوأ، أي الفوضى وانهيار الدولة، وهو ما يسمه إبراهيم ورفاقه "شرعية الابتزاز" (سعد الدين إبراهيم، 1996، 324-325). ويعتبر هذا إلى حد ما اعترافاً ضمناً بإفلاس دعاوى الشرعية الإيجابية التي ما تزال الدعاية الرسمية تتمسك بها بيأس متزايد. وقد توضع حجة الابتزاز أحياناً في قالب "مثالي"، كأن يقال إن التحديث مطلوب للتصدي للأصولية أو الإرهاب، أو أن تقوية الدولة تمثل رداً على "نهج الاستسلام". ويمكن وصف النهج السائد بأنه براغماتي (حتى لا نقول "ماكيافيلي")، يتميز بمرونة في الانكفاء على أسس الشرعية التي تناسب اللحظة، حيث تحولت نظم كثيرة من الاشتراكية إلى تبني اقتصاد السوق، أو من العلمانية إلى الخطاب الإسلامي، وبالعكس، كلما بدا أن ذلك أقرب للمحافظة على بقاء النظام. وقد تستند بعض الأنظمة على مصادر متعددة للشرعية، شأن بعض الملكيات "التحديثية" التي لم تكف بالاستناد إلى الشرعية التقليدية، بل مزجت بين استثمار نفوذها التقليدي (في تحالف مع القوى الريفية والتقليدية في المجتمع) من جهة، وبين طرح برنامج تحديتي يكاد يكون راديكالياً. في تحالف وثيق مع النخبة الحديثة والبرجوازية المحلية ومع بعض القوى الدولية من جهة أخرى.

ومع تآكل شرعية الابتزاز، بسبب الإدراك المتزايد بأن عدم وجود البديل الصالح هو في حد ذاته ثمرة من ثمرات سياسات الأنظمة التي أغلقت منافذ العمل السياسي والمدني بما يمنع تبلور البدائل، فإن استمرارية "دولة الثقب الأسود" اعتمدت إلى حد كبير على أجهزة التحكم والدعاية، إضافة إلى تحييد النخب بالترغيب والترهيب، والمساورة إلى عقد الصفقات مع قوى الهيمنة الأجنبية أو الإقليمية، أو إلى التكتل فيما بين الدول، لتعزيز وضع النخب الحاكمة ضد

سادت في الساحة

السياسية

أيديولوجيات وأحزاب

لا تضع الديمقراطية

في أولوياتها

ومن عقيدتها أن

المجتمعات العربية

متخلفة لا تعرف

مصلحتها، أو أنها

ليست إسلامية أو

ثورية بما يكفي

تضع الدول التي

تسمح بالعمل

الحزبي عراقيل في

وجه أحزاب المعارضة،

تتمثل في حرمانها

من الموارد والتغطية

الإعلامية، والتحكم

في إجراءات الترشيح

والانتخاب، واستخدام

القضاء والجيش

والأجهزة الأمنية

لتجسيم نشاطها،

وملاحقة قادتها

ونشاطها والتأثير في

نتائج الانتخابات

والتأثير في نتائج الانتخابات.

وقد تشهد بعض الدول تضخماً في عدد الأحزاب السياسية (27 حزباً سياسياً في الجزائر، 26 في المغرب، 31 في الأردن، 22 في اليمن)، وهو أمر يرى البعض أنه يعكس انقسامات النخبة السياسية والثقافية، ومناورات الحكم لتقسيم المعارضة، أكثر مما يعكس حيوية ديمقراطية في المجتمع. وقد جعل هذا التشرذم هذه الأحزاب عاجزة عن حشد الدعم الشعبي الذي يجعلها مؤهلة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وولد نفورا من العمل السياسي لدى قطاع عريض من المواطنين يظهر في الإحجام الملحوظ من المشاركة في العمليات الانتخابية. وتعتمد الحكومات إلى تجميد وحظر الأحزاب التي تكتسب شعبية، حيث جمدت مصر 7 من أصل 17 حزباً مرخصاً، وحظرت موريتانيا 6 أحزاب من أصل 17، وتونس 3 من 11.

وتعاني أحزاب المعارضة، إضافة إلى ما تواجهه من قمع رسمي، من مشكلات داخلية لا تقل خطورة. فعلى الرغم من احتكام هذه الأحزاب نظرياً في نظمها إلى الديمقراطية، فإن الممارسة تكشف عن تسلط النخبة السياسية النافذة في غالبية هذه الأحزاب، فترتب عن ذلك أن أصبحت القيادات أبدية لا تنتهي في الغالب الأعم إلا بالوفاة مع استثناءات نادرة، مما شكك في شعاراتها الحداثية والديمقراطية. وتساهم السياسة الرسمية إلى حد كبير في هذا الوضع، لأن قوانين ترخيص الأحزاب تجعل منها احتكارات أو "دكاكين" تمنح لأشخاص بعينهم، في حين لا يسمح لمن يخالف الزعيم بتكوين حزب آخر، إلا إذا تخلى زعيم الحزب "الخلوط الحمراء". فعندها يستغل القضاء لتحويل ترخيص الحزب إلى شخص آخر يكون أكثر قابلية للالتزام بقواعد اللعبة.

يضاف إلى هذا الانشقاق "الطائفي" الحاد في المجتمع السياسي بين الأحزاب الإسلامية من جهة، والأحزاب العلمانية من ليبرالية وقومية من جهة أخرى (هذا مع وجود انقسامات طائفية أخرى مذهبية وعرقية وقبلية وإقليمية). وقد دفع هذا التشرذم الطائفي بعض الأحزاب والقوى السياسية إلى تفضيل التعاون مع الحكومات غير الديمقراطية على التعاون مع منافسيها الحزبيين لإرساء أسس حكم ديمقراطي يكون مفتوحاً للجميع.

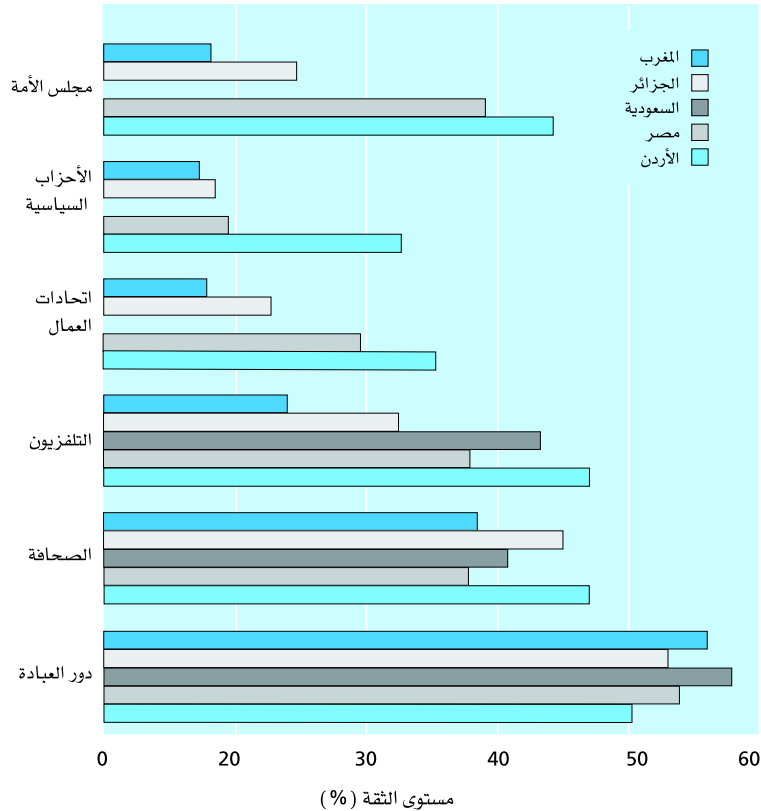
هذا الاختناق السياسي، بالإضافة إلى وضع عراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة

في السلطة، أدت إلى تهميش بعض الأحزاب وضمورها. كما ولد قدراً كبيراً من عدم الثقة في العملية السياسية برمتها، ودفع بالبعض إلى اختيار العمل السياسي السري، وانتهاج أساليب العنف والإرهاب، أو إلى السلبية السياسية. من جهة أخرى، ولد إغلاق الفضاء السياسي اقتناعاً لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل على منظمات المجتمع المدني، وخاصة النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية العربية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية (سعد الدين إبراهيم، 1991، 18).

ووفق دراسة مسح القيم العالمي، احتلت الأحزاب السياسية أدنى درجة لثقة الجمهور بالمؤسسات المجتمعية في خمس بلدان عربية دخلت في الدراسة (شكل 5-2).

الشكل 5-2

مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، خمسة بلدان عربية.



متوسط نسبة المشاهدات المفقودة:

مصر 3,03%، الأردن 11,80%، السعودية 5,75%، الجزائر 8,53%، المغرب 17,57%.

ملحوظة:

لا تتوافر نتائج للسعودية عن الأسئلة الخاصة بمستوى الثقة في كل من اتحادات العمال، والأحزاب السياسية، ومجلس الأمة.

المصدر: مسح القيم العالمي، ملحق 1.

دفع التشرذم في

المجتمع السياسي

بعض الأحزاب

والقوى السياسية

إلى تفضيل التعاون

مع الحكومات غير

الديمقراطية على

التعاون مع منافسيها

الحزبيين لإرساء أسس

حكم ديمقراطي

تهميش المجتمع المدني

الحقوقية التي يسيطر عليها الإسلاميون لا تهتم بالقدر نفسه بالدفاع عن ضحايا القمع من غير الإسلاميين، بينما ترفض بعض المنظمات التي تسيطر عليها بعض الاتجاهات العلمانية اعتبار المنظمات الإسلامية التوجه جزءاً من المجتمع المدني، وتوافق الدولة القمعية على ضرورة حظرها والتضييق على ناشئتها.

يضاف إلى هذا أن المجتمع المدني يواجه مشكلة المجتمع السياسي مع السلطة بصورة لا تقل عنفاً، حيث تسعى السلطة إلى الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عبر استراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع. فهي، من جهة، تتدخل في تأسيس المنظمات وتمويلها وتوجيهها، وبعضها يتبنى خطاب المجتمع المدني كاستراتيجية لمحاربة خصومه، خاصة إذا كانوا من المعارضة الإسلامية، ويقوم بإنشاء منظمات شبه رسمية لتؤدي وظيفة مسابرة لتوجهات هذه السلطة والدفاع عنها. وهي من جهة أخرى تقوم بالتضييق على هذه المنظمات، وحرمانها من حق الوجود القانوني والتمويل، ومطاردة ناشئتها وقمعهم.

وكنتيجة لكل هذا، لم تحقق منظمات المجتمع المدني الآمال المعلقة عليها في تجاوز الأزمة السياسية القائمة، بل أصبحت بدورها أسيرة لها وجزءاً من تجلياتها. فعلى الرغم من وجود عشرات الآلاف من منظمات المجتمع المدني في الدول العربية (حيث قدر عدد الجمعيات غير الحكومية بأكثر من 130.000 في عام 2003)، فإن أثر هذه الجمعيات ما يزال محدوداً. ويلاحظ أن هذه الجمعيات تتركز من الناحية العددية في دول بعينها (حوالي 18.000 في مصر، 25.000 في الجزائر، 7.000 في تونس) وهي عين الدول التي تقوم بحملات منظمة لتحجيم هذه المنظمات وتجريدها من محتواها الديمقراطي. وهناك دول أخرى لا تسمح حتى بهذه الدرجة من الوجود غير الفاعل، حيث لا يزيد عدد المنظمات الأهلية في الكويت على مائة، وقرابة ذلك في الإمارات. وهناك مجالات عمل أفضل للجمعيات الأهلية في دول مثل البحرين (400 جمعية) والأردن (1.500) ولبنان (4.600).

يمكن إذن القول بأن التفعيل الأقوى للإمكانات التضامنية والديمقراطية للمجتمع المدني رهن بالتوافق بين أطرافه، بدءاً من التوصل إلى تعريف

ولد إغلاق الفضاء السياسي اقتناعاً لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل على منظمات المجتمع المدني، وخاصة النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية العربية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية (إبراهيم، 1991، 18).

وقد برز توافق على تعريف المجتمع المدني باعتباره "مجال للحياة يتميز مؤسسياً عن الدولة الجغرافية"¹ ويشمل "تجمعاً معقداً وديناميكياً من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانونياً، والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية" (كين، بالإنجليزية، 1998، 6). وقد عقد الكثيرون الأمل على اضطلاع المجتمع المدني بمهمة "اسباغ المعنى الجمهوري الفعلي على النظم الجمهورية، بتحريرها من مضمونها الأوتوقراطي وقوامها الأوليغارشي ومنزعها الملكي المطلق، لتصير -فعلاً- نظماً جمهورية، وتحويل النظم الملكية المطلقة إلى ملكيات دستورية وتحرير النظم الأميرية من مرتعها العائلي المغلق، لفتحها على الدينامية الاجتماعية والسياسية، ثم تحرير النظم العسكرية من نزعتها العسكرية الديكتاتورية" (بلقزيز، 2001، 144-145).

واقع المجتمع المدني العربي

وكما فصلنا في القسم الأول، فإن منظمات المجتمع المدني قد كثفت مبادراتها للإصلاح والتغيير رغم العقبات الكثيرة التي تواجهها، والتي تتمثل في تضييق الدولة على النشاط المدني من جهة، وتبعية كثير من منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية العربية التي تتخذها واجهة لتوسيع نفوذها السياسي في الأوساط الشعبية من جهة أخرى، مما يفقدها القدرة على المبادرة والحركة الذاتية. وهذا يجرد منظمات المجتمع المدني من أخص خصائصها، وهي الاستقلال وعدم التسييس الصارخ. ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني تفقد وظيفتها المحورية حين تصبح مجرد واجهات لأحزاب سياسية، مثلما تفقد جدواها إذا أصبحت أجهزة تابعة للدولة. وعلى سبيل المثال، نجد بعض المنظمات المدنية أو النقابية أو

تفقد مؤسسات

المجتمع المدني

وظيفتها المحورية

حين تصبح مجرد

واجهات لأحزاب

سياسية، مثلما تفقد

جدواها إذا أصبحت

أجهزة تابعة للدولة

يواجه المجتمع المدني

مشكلة المجتمع

السياسي مع السلطة

بصورة لا تقل

عنفاً، حيث تسعى

السلطة إلى الهيمنة

على مؤسسات

المجتمع المدني

بطريقة مباشرة أو

غير مباشرة، عبر

استراتيجية ثنائية

من الاحتواء والقمع

غير إقصائي لمكوناته، والابتعاد عن التعريفات "الدائرية" التي تربط المفهوم بالمرجعية الغربية الليبرالية حصراً، ونهاية بتوافق الحد الأدنى بين أطرافه على احترام حريات الجميع.

حكم مشروعات القطاع الخاص

لا يرقى حكم مشروعات قطاع الأعمال في البلدان العربية إلى المتطلبات التي أشرنا إليها في الفصل الأول.

الشفافية

يعوق نقص الشفافية في الأسواق العربية الآفاق الاقتصادية للمنطقة. فالشفافية والإفصاح ليست فقط ضرورة من أجل دفع عجلة الأسواق لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من اتخاذ قرارات في ضوء المعلومات المتاحة، ولكن أيضاً مهمة لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث أن النظم المغلقة والمعتمة لا تغرس الثقة في البيئة الاقتصادية والاستثمارية. وهذا من شأنه أن يقلل من الرغبة في إقامة مشروعات في مثل هذه الأسواق.

ومع ذلك، فقد اتخذت خطوات إيجابية في العديد من الدول العربية تهدف إلى تحسين الشفافية. وعلى سبيل المثال، اتسع نطاق المعلومات والبيانات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل كبير وأصبح إجبارياً.

إلا أن نوعية الإفصاح لازالت دون المستوى المطلوب، حيث أن البيانات المتوافرة ليست بالضرورة شاملة وحديثة. وأحد العواقب المترتبة على التناقص عن الإفصاح عن المعلومات ونقص الشفافية هو قصور تقييم المخاطر، فإذا كانت البيانات المالية غير دقيقة، فإن التحليل المالي المبني على هذه البيانات سيكون قاصراً.

المساءلة

يتسم نظام المساءلة في مشروعات القطاع الخاص في المنطقة العربية بالقصور. فأسواق الأوراق المالية العربية على سبيل المثال كانت عادة تضبط من خلال لجنة مشكلة من مجلس السوق نفسه أو غير خاضعة للضبط على الإطلاق. ولذلك تحكمت مجالس هذه الأسواق في الأغلب في وظائف الضبط والعمليات كليهما. لكن الأسواق العربية شهدت في الثمانينيات

تحولات مهمة في تنظيمها، وأخذ الإصلاح شكل الفصل بين وظيفة الضبط وعمليات التداول، وإنشاء سلطات حكومية ولجان متخصصة لضبط الأسواق ومراقبتها.

الشمول

تقرر قوانين ونظم الشركات والأسواق المالية في البلدان العربية بوضوح أغلب القواعد والإجراءات التي تحفظ حقوق ملاك الأسهم. إلا أن هناك فجوة بين القوانين والقواعد وبين فاعلية التطبيق والتنفيذ. ويختلف اتساع هذه الفجوة من بلد لآخر في المنطقة. ويتضمن قانون الشركات والأسواق المالية في المغرب ومصر والأردن ولبنان نصوصاً مخصصة لحماية الشركاء ذوي الأنصبة الصغيرة. وفي هذه الاقتصادات، تصبح مهمة مؤسسات ضبط الأسواق المالية تنفيذ هذه القوانين.

لقد تركز أغلب المناقشات الخاصة بحكم مشروعات القطاع الخاص في البلدان المصنعة على إشكالية العلاقة بين أصحاب الأسهم والمديرين نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة في المشروعات التي تنتشر فيها الملكية العامة للأسهم. وكان الاتجاه السائد هو أن غاية حكم مشروعات القطاع الخاص هو حماية مصالح أصحاب الأسهم، على أساس أن أصحاب المصالح الآخرين تحميهم العلاقات التعاقدية مع المشروع.

إلا أن ما يسود الاقتصادات العربية هو شكل مشروعات الملكية المركزة، وفيها يتحكم الشركاء المسيطرون في المديرين. فيصبح التناقض الأساس بين أصحاب الأسهم المسيطرين وأصحاب الأسهم الأقلية، بدلا من بين أصحاب الأسهم والمديرين. ويرجع ذلك إلى اتجاه أصحاب الأسهم ذوي النصيب الأكبر إلى استغلال هذا الوضع لخدمة مصالحهم على حساب أصحاب الأسهم ذوي النصيب الأصغر وغيرهم من المستثمرين. وينشئ هذا التناقض "مشكلة الاستملاك"، حيث يميل الملاك-المديرون المسيطرون إلى استغلال تحكهم في المشروع إلى توظيف موارد المشروع لمصلحتهم بحرمان أصحاب الأسهم ذوي النصيب الأصغر وغيرهم من المستثمرين.

إن أنظمة حكم مشروعات القطاع الخاص في المنطقة العربية هي، مع الأسف، في الأغلب أنظمة "داخلية" تتسم بتركز الملكية، حيث قد تتعارض مصالح أصحاب الأنصبة الكبيرة مع أصحاب الأنصبة الأقلية، كما يحدث عند إساءة استغلال

يعوق نقص الشفافية
في الأسواق العربية
الآفاق الاقتصادية
للمنطقة

يتسم نظام المساءلة
في مشروعات القطاع
الخاص في المنطقة
العربية بالقصور.
فأسواق الأوراق
المالية العربية كانت
عادة تضبط من
خلال لجنة مشكلة
من مجلس السوق
نفسه أو غير خاضعة
للضبط على الإطلاق

موارد المشروع من أجل مصالح شخصية².

تلازم مناخ القمع وإشاعة الفساد

إن إجراءات التضييق على حركة المجتمع السياسي والمجتمع المدني التي تفرضها الحكومات عبر بطاريات من القوانين (يعود بعضها إلى مطلع القرن الماضي رغم الثورات التي شهدتها البلدان المعنية) تستدعي بدورها خلق أجهزة بيروقراطية معقدة لتنفيذ مهام الحظر والتضييق هذه. وإضافة إلى الشرطة وبيروقراطية وزارات الداخلية والعدل (وبعض الهياكل الحكومية التي استحدثت خصيصاً لمتابعة العمل غير الحكومي، وهي مفارقة لها دلالتها)، فإن الأجهزة الأمنية تمثل رأس الرمح في استراتيجية الضبط التي يتبناها عدد من الدول العربية المعاصرة. ولأن عملية الضبط أصبحت غاية في حد ذاتها، وأصبح القانون أداة، فإن الاتجاه الغالب هو تطويع القانون للجهاز التنفيذي وذراعه المؤتمنة: وهي الجهاز الأمني.

وإذا كان هذا التوجه يفقد سلطة القانون ودولته أي معنى، فإن سلوة الأجهزة الأمنية والجهات

إن البنية السياسية-
القانونية لبعض
الدول العربية تجعل
من الصعب التمييز
بين الفساد كما هو
متعارف عليه (بمعنى
استغلال المنصب العام
للمنفعة الخاصة)
وبين الخلل الكامن في
النظام

المتنفذة تتجاهل حتى قوانينها الصارمة، وتتلاعب بها، كما يحدث حين تستخدم صلاحيات الطوارئ لتجاهل كل القوانين، أو حين يتم التحايل على القوانين بوسائل شتى، مثل تليفيق التهم الجنائية للمعارضين ونشطاء المجتمع المدني. وهكذا نجد أن المحكومين في القضايا السياسية لا يتم الإفراج عنهم، بل يتم اعتقالهم مجدداً، أحياناً قبل مغادرة السجن، أو يعاد اعتقالهم بتهم مصنعة، مثل عدم الالتزام بمطالب تعسفية كالمثول يومياً في مراكز الشرطة.

هذا التلاعب بالقانون يفتح بدوره المجال للفساد الاقتصادي، الذي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي. فمن يزور الانتخابات ويتلاعب بالقانون يكون قد وضع في يده أدوات تزوير يصبح من الصعب مقاومة إغراء استخدامها للمنفعة الخاصة.

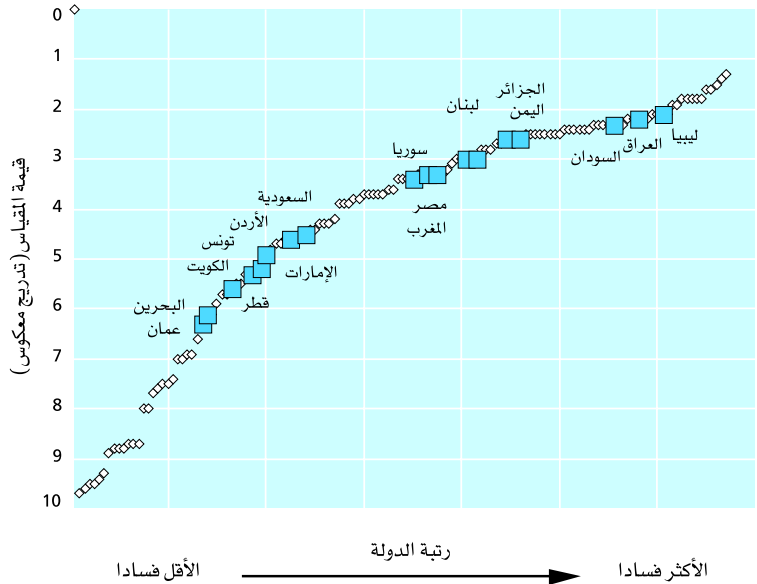
وتتوافر قياسات دولية عن "الانطباع عن انتشار الفساد" في مجال الأعمال³ من مسوح تجري في نطاق مؤسسة الشفافية الدولية⁴ شملت، في العام 2003، 133 من بلدان العالم، منها 18 بلداً عربياً.

وتتوزع البلدان العربية المتضمنة في الشكل على مدى واسع من الانطباع بانتشار الفساد وإن لم يغيب الفساد عن أيها (الدرجة 10 على المقياس).

ولكن المعايير الدولية قد لا تستوعب تماماً خصوصية الحالة العربية. ذلك أن البنية السياسية-القانونية لبعض الدول العربية تجعل من الصعب التمييز بين الفساد كما هو متعارف عليه (بمعنى استغلال المنصب العام للمنفعة الخاصة) وبين الخلل الكامن في النظام. فعلى سبيل المثال، نجد أن القانون والعرف في بعض الدول يجعل الأرض والثروات الطبيعية ملكاً للحاكم، ولا يميز بين الصفة الخاصة والعامّة للحاكم على هذا المستوى، بينما تصبح الملكية الخاصة للمواطن العادي منحة من الحاكم. وفي مثل هذا الوضع يصعب الحديث عن الفساد على مستوى الحكم، لأن الحاكم مهما فعل يكون قد تصرف في ما يملك. من جهة أخرى فإن بعض الأنظمة تنشئ مؤسسات اقتصادية تابعة لبعض أجهزتها العسكرية أو الأمنية، بغرض تمويل نشاطها. وهنا أيضاً تختلط الأمور، حيث يصعب

الشكل 3-5

مقياس "الانطباع عن الفساد"، بلدان العالم والبلدان العربية، 2003



المصدر: منظمة الشفافية الدولية، بالإنجليزية، 2003.

2 مثلاً حالة بنك "المدينة" في بيروت، وشركة "الشمالية" في الأردن (التي غررت بعدد من البنوك المحلية للحصول على تسهيلات ائتمانية بحوالي مليار دولار)
Corruption perception index 3
Transparency International 4

تحديد أين تتوقف ممارسة الشخص المعني لوظيفة رسمية (قد يكون فسادها تعبيراً عن فساد الوضع بكامله)، ويبدأ ما يمكن أن يوصف بالفساد الشخصي. هناك إضافة إلى ذلك أنواع من التحايل على القوانين التي تحظر في كثير من الدول العربية على كبار المسؤولين الجمع بين المنصب الرسمي والعمل الخاص. ولكن كثيراً من المسؤولين يتجاوزون هذه المسألة بالسماح لأفراد أسرهم بإنشاء شركات ومؤسسات كثيراً ما تستفيد من موقع المسؤول وعلاقاته.

من كل هذا، تتضح الحاجة إلى نظرة جديدة لقضية الفساد وعلاقته بالتركيبة السياسية. فالفساد موجود، حتى بشهادة الحكومات التي تعلن من وقت لآخر عن حملات لمكافحة.

ومظاهره أيضاً واضحة للمواطنين، وخاصة قطاع الأعمال منهم، حيث يشكو هؤلاء من أن أهل الحكم يحتكرون المجالات الاقتصادية المهمة إما مباشرة أو باعتبارهم "شركاء" لرجال الأعمال الناجحين. كما يتلقى المسؤولون وبعثاتهم عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح (أيوبي، بالإنجليزية، 1995، 227-243؛ فصل 10؛ سعد الدين إبراهيم، 1996، 283-286).

ولكن هناك مع ذلك حاجة للتفريق بين الفساد حين يكون جزءاً من سياسة منهجية للدولة، وحين يكون تعبيراً عن فشل الدولة. كما ينبغي التفريق بين مستويات الفساد. فقد لا يكون الفساد منتشرًا في المستويات الدنيا للدول النشطة التي يتمتع فيها الموظفون بدخل كبير، ولكن بعض تلك البلدان تكثر فيها ممارسات (مثل أخذ العمولات في الصفقات مع الدولة) تتم في الغالب بمعرفة ومباركة القيادة العليا.

ويمكن تسمية هذا الضرب من الفساد "الفساد البنوي"؛ لأن الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام يعتبر هنا أمراً طبيعياً في العرف السائد، أو من ضرورات بقاء النظام. وهو هنا يختلف عن الفساد المتعارف عليه، والذي يتورط فيه مرتكبه بعيداً عن أعين المسؤولين، وعلى تخوف من أن تطاله يد القانون إن كشف أمره.

وإذا كانت معالجة الفساد تحتاج إلى إجراءات تشمل، فيما تشمل، إصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة، وضمان الشفافية في الحكم، فإن الفساد البنوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية. وفي

الوقت نفسه فإن الفساد البنوي يعتبر من أهم معوقات الإصلاح، لأنه أصبح يستخدم بصورة منهجية لتخريب العمل السياسي والمدني عبر احتواء النخب وخلق طبقات متفذة لها مصلحة في استمرار الأوضاع القائمة واستعداد للاستماتة في الدفاع عنها.

تضاريس الفساد في البلدان العربية، دراسة ميدانية

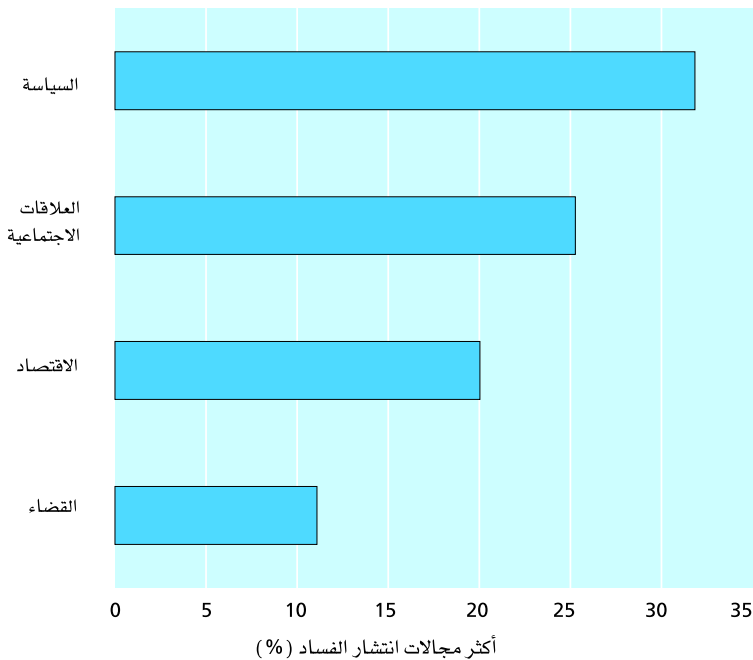
يتيح مسح الحرية (ملحق 1)، قياسات تفصيلية عن الفساد في البلدان العربية الخمسة التي أمكن القيام بالمشح فيها، نقدم بعضاً منها، مجملاً، فيما يلي.

بداية، تعدى التقدير بانتشار الفساد (نسبة من اعتبروا الفساد "منتشراً" بين المجبيين في المشح) في البلدان الخمسة 90%. ولعله لا ينتظر أن يقل انتشار الفساد في البلدان التي لم يجر فيها المشح.

وقدّر المجبيون أن الفساد اشد انتشاراً في السياسة، وعُد الفساد منتشراً في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. ولم ينج القضاء من الحكم بالفساد (شكل 4-5).

الشكل 4-5

أكثر مجالات انتشار الفساد، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



الفساد الصغير

نقصد بالفساد الصغير هنا اضطراب المواطنين في البلدان العربية للجوء إلى توظيف الوساطة والمحسوبية، أو لدفع رشوة، للحصول على خدمات كثيرا ما تكون مشروعة، أو لتفادي عقاب ما من جهات الإدارة.

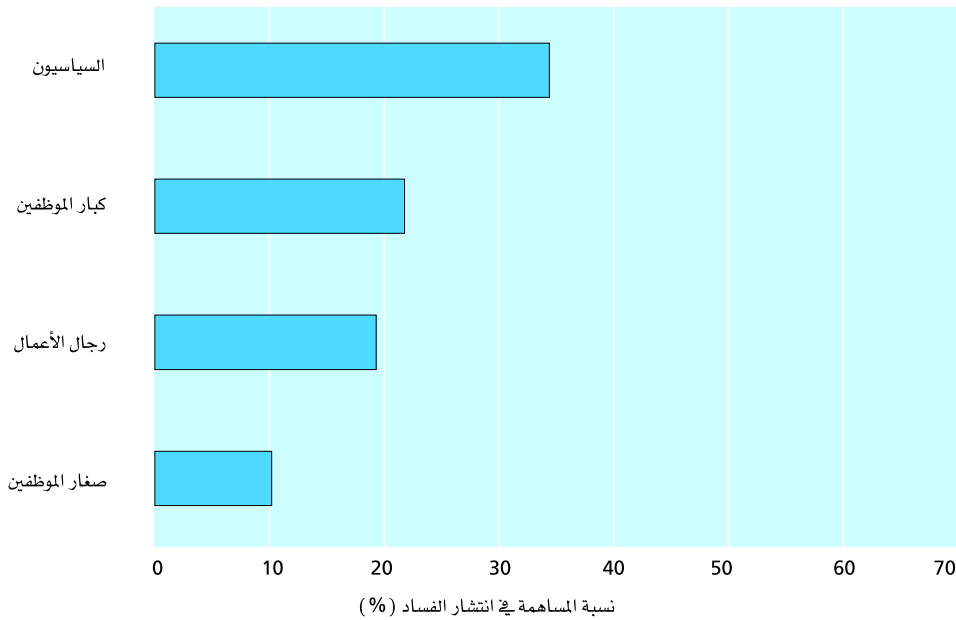
وقد أفادت غالبية من المجيبين بعلمها عن دفع رشوة أو اللجوء لوساطة خلال العام السابق على وقت المسح، وإن كانت الوساطة أوسع انتشاراً (شكل 5-6).

ويوجه عام، احتل السياسيون أو رجال الأعمال أو كبار الموظفين رأس قائمة المساهمين الأكبر في انتشار الفساد في بلدان المسح، وإن اختلف الموقع النسبي من بلد لآخر. وفي بعضها برزت الشكوى من فساد صغار الموظفين (شكل 5-5).

وعم التقدير بالانتشار الواسع للفساد جميع المؤسسات المجتمعية تقريبا، من دون استثناء المجالس النيابية والقضاء.

الشكل 5-5

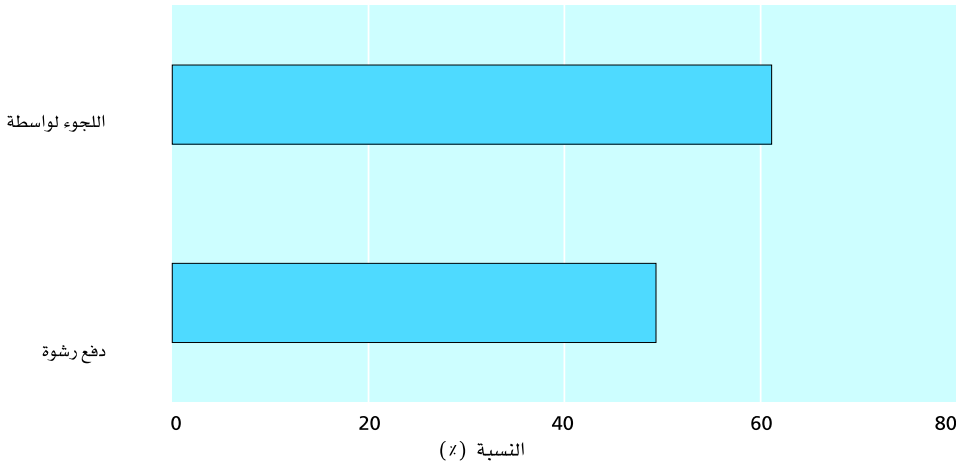
الفئات الأكثر مساهمة في انتشار الفساد، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



احتل السياسيون أو رجال الأعمال أو كبار الموظفين رأس قائمة المساهمين الأكبر في انتشار الفساد في بلدان مسح الحرية

الشكل 6-5

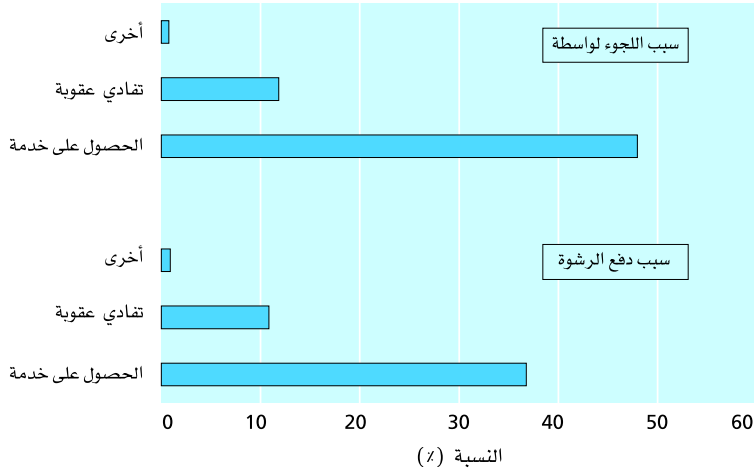
العلم عن دفع رشوة أو اللجوء لوساطة خلال الاثني عشر شهرا السابقة على المسح، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



على الطرف الأدنى من قيم المؤشر في مناطق العالم، أو بالقرب منه. في هذا المنظور القياسي، إذن، تتأكد قسّمات

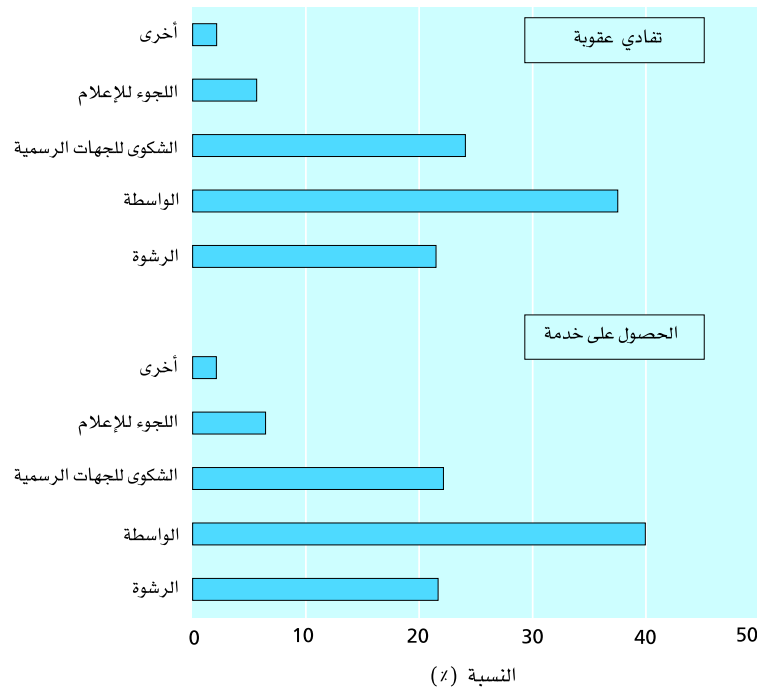
الشكل 7-5

سبب دفع رشوة أو اللجوء بواسطة خلال الاثني عشر شهرا السابقة على المسح، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



الشكل 8-5

أنجح طريقة للحصول على خدمة أو تفادي عقوبة، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



وقدّر المجيبون أن السبب الأهم للجوء للواسطة أو الرشوة كان الحصول على خدمة، مما يعبر عن تعذر الحصول على الخدمات على وجه مرض من دون توظيف أي من هذين السبيلين. وفي حالات أقل كثيرا، كان توظيف الواسطة والرشوة للإفلات من عقوبة (شكل 5-7).

كما قدّر المجيبون قلة جدوى اللجوء للإعلام أو الجهات الرسمية للحصول على خدمة أو تفادي عقوبة، بالمقارنة بالوسيلتين الأنجع: الرشوة والواسطة (شكل 5-8).

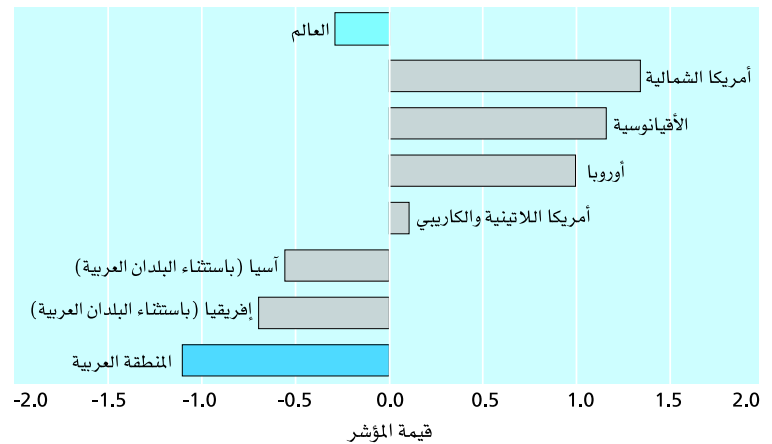
موقع البلدان العربية من باقي مناطق العالم على مؤشرات الحكم، العام 2002

يتيح البنك الدولي (كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003)⁵ قاعدة بيانات عن مؤشرات الحكم والفساد في بلدان العالم. ونستغل هنا قاعدة البيانات هذه للتعرف على الموقع النسبي للبلدان العربية مجتمعة بالمقارنة مع باقي مناطق العالم على خمس تجمعات رئيسية من المؤشرات.

- وتعرف تجمعات المؤشرات على النحو التالي:
- التمثيل والمساءلة: وتضم مجموعة مؤشرات تقيس جوانب مختلفة من الحقوق المدنية والسياسية والعملية السياسية.
 - الاستقرار السياسي وغياب العنف: وتضم مؤشرات تتعلق باحتمال زعزعة استقرار الحكومة القائمة أو الانقلاب عليها، بوسائل غير دستورية أو عنفية، شاملة الإرهاب.
 - فعالية الحكومة: وتصف نوعية تقديم الخدمات في القطاع العام، وكفاءة الخدمة المدنية واستقلالها عن الضغوط السياسية، ومصداقية السياسات الحكومية.
 - حكم القانون: وتتصل بمدى الثقة في قواعد القانون والأنصاع لها، خاصة انتشار الجريمة، وفعالية القضاء، ونيّاذ التعاقدات.
 - ضبط الفساد: وتقيس الانطباع عن مدى انتشار الفساد معرّفا بأنه "استغلال القوة في المجال العام لمكاسب خاصة".
- وتقدم الأشكال (5-9) - (5-13) تمثيلا بيانيا لموقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على كل من هذه التجمعات. ومنها يتبين أن البلدان العربية تقع في المتوسط

5 تقوم على عدة مئات من المتغيرات تقيس الانطباعات عن الحكم، مشتقة من 25 مصدرا ومستندة من 18 منظمة.

موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر التمثيل والمساءلة، 2002



المصدر: كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003

رداءة الحكم في البلدان العربية والحاجة إلى إصلاح جذري فيه وصولاً لنسق من الحكم الصالح.

وحيث أن هذا الجزء ينصب على مقارنة متوسط البلدان العربية، وهي تتباين فيما بينها، يتيح الجدول (م1-8) القيم الفردية للبلدان العربية. ومن فحص هذه القيم، يظهر أن الموقع الأسوأ للبلدان العربية عامة هو في تجميع مؤشرات التمثيل والمساءلة، حيث تقل قيم جميع البلدان العربية عن الصفر على مقياس هذا المؤشر، بينما تتوزع البلدان العربية على مدى أوسع من قيم المقياس في حال تجميعات المؤشرات الأخرى.

الجدل حول الطريق إلى الإصلاح

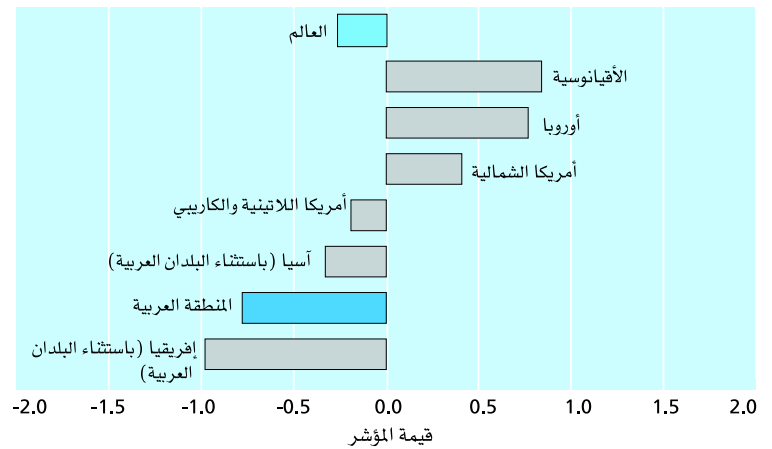
في ظل الإجماع العربي والدولي على ضرورة إصلاح الواقع السياسي العربي وتجاوزه نحو وضع يكون الحكم الصالح ركنه الأساسي، فإن هناك مطالب أساسية تفرض نفسها، وأبرزها تقليص دور الجهاز التنفيذي المركزي لصالح مؤسسات الدولة الأخرى والمجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي، مع توسيع الحريات وضمانات الحقوق الأساسية. ولكن هذا الأمر ليس من السهولة بمكان في غياب تعاون الجهاز التنفيذي الذي يمسك بيده كل الخيوط. ولهذا قام خلاف حاد بلغ حد الاستقطاب في أوساط النخبة العربية بين مناهج الإصلاح. فهناك جدال حول الإصلاح من أعلى (من الدولة) أو من أسفل (المجتمع المدني)، وحول الإصلاح من الداخل أو عبر الاستعانة بالخارج، وأخيراً حول القيم التي ينبغي أن يسعى الإصلاح لتكريسها، القيم التقليدية بما فيها القيم الدينية، أم قيم الحداثة والديمقراطية على النهج الغربي.

سجلات الإصلاح

سجل الإصلاح الفوقي والجماهيري

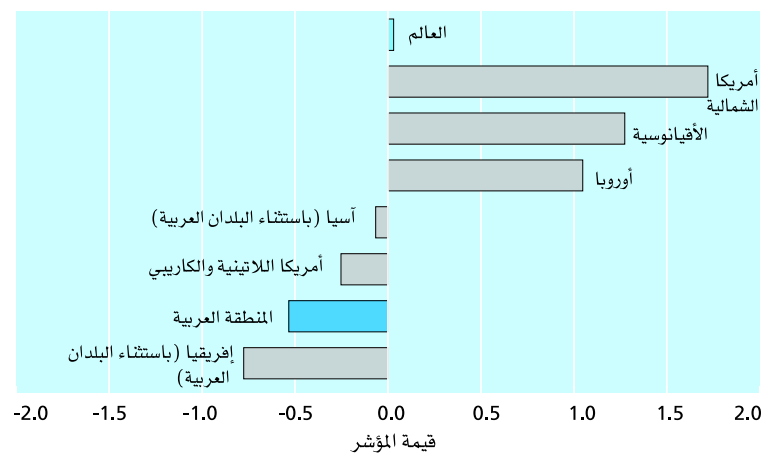
يميل دعاة الإصلاح السياسي في العالم العربي، وتدعمهم في ذلك المنظمات الدولية والدول المانحة، إلى تفضيل نهج الإصلاح التدريجي "من أسفل"، عبر نشاط منظمات المجتمع المدني. وهذا الموقف له عدة مبررات، منها الاعتقاد المستبطن بأن المجتمعات العربية لم تتضج بعد للديمقراطية،

موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف، 2002



المصدر: كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003

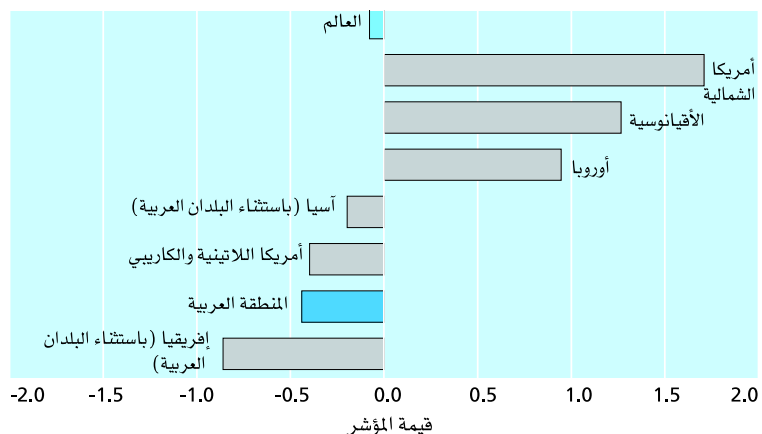
موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر فعالية الحكومة، 2002



المصدر: كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003

الشكل 5-12

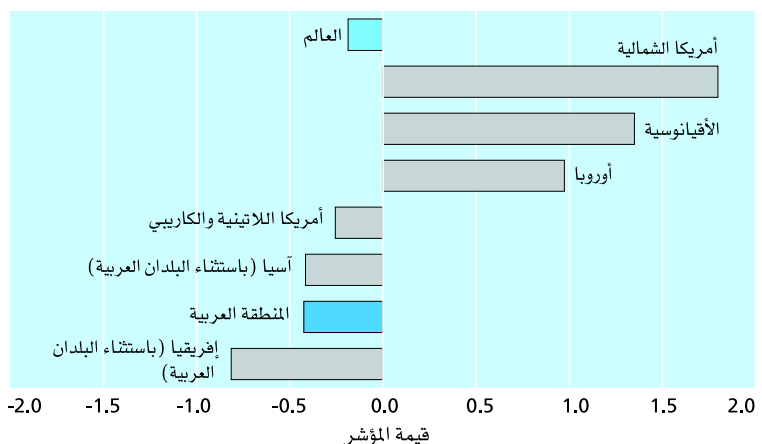
موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر حكم القانون، 2002



المصدر: كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003

الشكل 5-13

موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر ضبط الفساد، 2002



المصدر: كاوفمان، كراي وماستروزي، بالإنجليزية، 2003

وأن المجتمع السياسي العربي غير جاهز لحمل أعباء التغيير. ومن هنا فإن المجتمع المدني يمكن أن يسد الفراغ من جهة، ويمهد للتغيير من جهة أخرى عبر التثقيف والتربية الديمقراطيّة. هناك أيضاً اعتقاد بأن الأنظمة قد تكون أكثر تقبلاً للنشاط المدني الذي لا يتحدى سلطتها مباشرة منها للنشاط السياسي المباشر.

هناك بالمقابل من يرون الأولوية للإصلاح السياسي، خاصة وأن المجتمع المدني لا قوام له بدون دولة تحترم الحد الأدنى من الحريات، مما يجعل الأمر أشبه بحلقة مفرغة. ويرى هؤلاء ضرورة الضغط على الحكومات مباشرة لكي تتقبل الإصلاح. ولا شك أن الإصلاح الطوعي من قبل أنظمة أدركت أن حتمية التغيير في ظل ضغوط أجنبية أو تصدع في النخبة الحاكمة يمكن، إذا صدق، أن يكون أقصر الطرق إلى الحكم الصالح وأقلها كلفة في الوقت نفسه. إلا أن وعود هذا الأسلوب ما تزال مجرد وعود. فالأنظمة تريد على ما يبدو اتباع سياسة "الهروب إلى الأمام" والمناورة عبر إجراءات شكلية لا تمثل إصلاحاً حقيقياً. فما زالت الإصلاحات المتحققة، وحتى تلك المقترحة، حتى الآن محدودة. ويذهب بعض المنظرين إلى أن الأنظمة العربية قد طورت نموذجاً فريداً من "الليبرالية الاستبدادية"⁶ لا تجدي معه قدرات المجتمع المدني المحدودة في التغيير التدريجي في غياب مجتمع سياسي فاعل (برومبيرغ، بالإنجليزية، 2003، 43).

ومن الممكن التوفيق بين هذين المنظورين بالإشارة إلى أن هذه الإصلاحات، على محدودية أثرها، قد خلقت فضاءً للحركة في المجالين الاجتماعي والسياسي يمكن استغلاله لتغيير وتطوير الواقع السياسي، كما سنبين أدناه.

سجال الخارج مقابل الداخل

الوضع العربي السياسي المتأزم دفع البعض لتعليق الأمل على التحرك الأجنبي باعتباره أصبح عملياً الحل الوحيد المتاح للتغيير، إما بالإجهاز عسكرياً على النظام كما حدث في العراق، أو بالضغط عليه مع تقديم حلول توفيقية معه كما هو الحال في السودان. وقد أثار هذا الوضع جدلاً في أوساط النخبة العربية حول جدوى الدور الخارجي في

التغيير، حيث عارضه الكثيرون من ناحية المبدأ، وبرره البعض بالضرورة، بينما حذر آخرون من أن التدخل الأجنبي سيصبح حتماً ما لم يسارع أهل الشأن لأخذ زمام المبادرة داخلياً (راغدة درغام، 2003، سعد الدين إبراهيم، 2003، منتصر الزيات، 2003).

وبالمقابل، فإن بعض أطراف النخبة العربية يرون أن التدخل الأجنبي المطلوب لصالح الديمقراطيّة هو التوقف عن دعم الأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي (صادقي، بالإنجليزية، 2004، 320).

منصف المرزوقي: حتى نعطي للبدل الديمقراطي كل حظه

المتبعين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. - تنسى أن تطورها، وحتى بقاءها، رهن بتوسيع رقعة المواطنة عبر المشاركة الحقيقية كل في مستواه.

- تركز على التمثيل فقط أو أساسا (علما بأنه يجب أن يفهم المصطلح أيضا بالمعنى المسرحي للكلمة)، فتبني آلياتها على طقوس انتخابية تتحكم فيها وتوظفها الأرستقراطيات المخفية عبر التمويل الخاص وشبه الاحتكار الإعلامي الذي أصبحت تمتلكه، مع استعمال ناخب لا حول له ولا قوة ينتهي به الإحباط يوما إلى الاستقالة والخروج من المسرح غاضبا وباحتا عن حل آخر لمشاكله. كما تحمل لسدة الحكم أناسا وبرامج سوّقت وفق تقنيات الإشهار، رامية بهيبة السياسة والسياسيين في الحضيض، كما هو الحال في الدول الليبرالية.

نحن مهالبون كديمقراطيين، إذن، بالحرب على ثلاث جبهات: تفكيك دفاعات النظام الاستبدادي، دفع المشروع الديمقراطي في العقول والقلوب والساحة السياسية، والتفكير العميق في بدائل تستثمر تجربة الشعوب وليس تطبيق وصفات جاهزة، خاصة في مستوى المؤسسات. كل هذا حتى لا نخسر نحن أيضا في مقولات عقائدية من نوع "الديمقراطية هي الحل" قد تؤدي بنا يوما أن نبكي على الأطلال مردين جملا جوفاء من نوع "ما أجمل الديمقراطية وما أفتح الديمقراطيين".

النقد. فالقاسم المشترك بين كل الديمقراطيين هو نوع من الإيمان الأعمى بأننا أمام وصفة مثالية يمكن أن تحل مشاكل النظام السياسي بعضا سحرية. ولنذكر أننا أمنا بالوطن وبالاشتراكية وبالوحدة بالعقلية نفسها التي نرتمي فيها اليوم في أحضان الديمقراطية. ما أوجنا إلى الاستماع بكل عناية لرأي أعدائنا لأن وعين الرضا عن كل عيب كليلية

ولكن عين السخط تبدي المساويا لو استمع الشيوعيون في الثلاثينات لرأي أعداء الشيوعية وفهموا أن عين السخط هي بمثابة مجهر يضخم عيوبنا حقيقية، ولو سارعوا لهذه العيوب، لربما أخذ التاريخ مجرى آخر.

وإن كان لهذه الملاحظة العابرة أهمية، ففي تذكيرها أن كل العيوب التي نخرت في الوطنية والقومية والاشتراكية كانت موجودة في الآليات والمؤسسات والأفكار والقيم التي ارتكزت عليها، وأنها لم تفعل سوى التبلور عند التمكن. إنها قاعدة عامة لا نلظ أن الديمقراطية بمنجى منها. وهو ما يتطلب أن نسائل أنفسنا ما هي السلبيات التي تحملها وتنعما عنها والتي قد تجعل كل تضحياتنا تذهب سدى كما ذهبت سدى الكثير من طموحات الاشتراكيين وقد خانتهم اشتراكيتهم قبل أن يخونهم العالم؟ وفي اعتقادي أنّ علينا من الآن أن نكون جدّ حذرين من أي ديمقراطية لها إحدى أو كل الخصائص التالية:

- تجهل أن وظيفتها الأساسية هي توسيع رقعة

كان تغلغل الفكر الديمقراطي، داخل النخب والفاعلين السياسيين وقطاعات مطردة الاتساع في المجتمع، نتيجة تطوّر بطيء بدأت به "وحدات الاستكشاف" القليلة التي أخذت على عاتقها منذ بداية القرن الماضي النظر في الديمقراطية كبديل ممكن، والتفكير في أقلمتها وتعريبها. وقد واجهت هذه القلة من المفكرين والسياسيين مقاومة شرسة من النظام الاستبدادي عبر معارك فكرية وسياسية حول إشكاليات مصنعة مثل أولوية التقدم الاقتصادي على الحريات، والخصوصية الثقافية، وجدارتنا نحن العرب بالديمقراطية من عدمها، وضرورة التطوّر البطيء في نقل الديمقراطية حتى لا نصاب بالتخمة وعسر الهضم.

لكن انهيار كل هذه الأفكار لا يعني أن الإنسان الجماعي العربي قد شارف على مرحلة تملك هذه الأداة الجديدة، أو أنه قادر على غرسها في أرض بور ما زالت تحتاج لكثير من التهيئة. فهو لم يقطع من الطريق إلا خطواته الأولى، إن لم نقل إنه ما زال جاهلا بالاتجاه الصحيح للطريق.

حتى وحدات "الاستكشاف المتقدمة" من مناضلين سياسيين، نجدها عاجزة عن تصوّر مراحل انتقال نظامنا السياسي القديم إلى النظام الديمقراطي: هل سيقع تدريجيا، سلميا أو بالعنف، مع الغرب أم ضده؟ مع الإسلاميين أو بشرط القضاء عليهم؟ أضف إلى هذا أنه قل من يهتم بفحص آليات الديمقراطية نفسها بعين

إيجاد ما يكفي من الإرهاب والسجون ومن محض القسوة الوحشية لتتلاقى متطلبات السيطرة" (واتربوري، بالإنجليزية، 1995، 82).

وتحتاج الخطوة التالية، وهي الانتقال إلى العمل السياسي المباشر، إلى قيام توافق في أوساط النخبة، لأن من أهم دعائم استمرار الأوضاع القائمة نجاح الأنظمة في بث الفرقة في أوساط النخبة وإيهام قطاعات منها بأن من مصلحتها مقاومة التحول الديمقراطي، وإذكاء النعرات الطائفية والعشائرية وغيرها من عوامل التفرقة. ولهذا التوافق أهمية فائقة، أولاً لأنه يمثل لب العملية الديمقراطية التي هي في الأساس نتاج مساومة بين أطراف في صراع لم يحسم بعد، ويميزها من الشعبوية (بشيفورسكي، بالإنجليزية، 1988، 61-63؛ واتربوري، بالإنجليزية، 1995، 91-102). وثانياً لأن قيام الانتفاضات الشعبية المتوقعة ضد هذه الأوضاع قد تتحول إلى حروب أهلية في ظل غياب هذا التوافق، كما شهدنا في

الخيار الأمثل

وهذا يقودنا إلى الاحتمال البديل، وهو تغيير ينبع من الداخل وتتولى أمره القوى الاجتماعية الحية صاحبة المصلحة فيه. وتشير التجارب التاريخية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية (وبعض تجارب الدول العربية مثل السودان) إلى أهمية التحرك الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات طوعية وحركات دينية في اتجاه كسر احتكار الدولة للنشاط السياسي، ورفع قدرات المجتمع على مقاومة آليات القمع المنظم التي تستخدمها الدولة لشل القوى الاجتماعية.

ذلك أن أساليب القمع وإرهاب الدولة هي بالنسبة لأنظمة الاستبداد، كما قال "واتربوري"، "مثل الاحتياطي للبنوك"، تكون فعالة "فقط إذا لم يتدفق المودعون عليها لسحب أموالهم. فما أن يتحدى جل المواطنين النظام، حتى يعجز عن

من أهم دعائم

استمرار الأوضاع

القائمة نجاح

الأنظمة في بث الفرقة

في أوساط النخبة

إيهام قطاعات منها

بأن من مصلحتها

مقاومة التحول

الديمقراطي، وإذكاء

النعرات الطائفية

والعشائرية وغيرها

من عوامل التفرقة

الجزائر أو الصومال مثلاً.

تجسير الهوة بين القوى السياسية

إذا كان توافق القوى السياسية شرطاً لازماً لتحقيق التحول الإيجابي على الساحة السياسية، فإن من الواجب البحث عن صيغ توطر لهذا التوافق. وهناك في الوطن العربي شروح عدة تفرق بين القوى السياسية، منها العناني والعربي والإقليمي والقبلي. ولكن أكبر شرح هو ذلك الذي يفصل الإسلاميين من جهة، والعلمانيين والليبراليين والقوميين من جهة أخرى. وقد حل هذا الانقسام محل الانقسام التقليدي/الراديكالي الذي كان يهيمن على الساحة السياسية في الحقب السابقة. ولا شك أن خلق توافق بين هذه القوى يحتاج إلى تفكير خلاق وقطعية مع القوالب

الفكرية والأيدولوجية الجاهزة.

ونضيف هنا أن الأمر يجب أن يتجاوز الاتفاقات التكتيكية والمرحلية (دون أن نقلل من أهميتها، لأن الديمقراطية هي في المحصلة سلسلة مساومات واتفاقات ناجحة) إلى مراجعات فكرية ومنهجية لدى التيارات المعنية. وهي مراجعات بدأت فعلاً، وينبغي تشجيعها والبناء عليها. وينبغي أن تشمل هذه المراجعات إعادة النظر من قبل الإسلاميين في نظرتهم للديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية المواطنة، وإعادة النظر من قبل التيارات الأخرى في التجارب الإقصائية والدكتاتورية وإدانة أخطاء الماضي وما شابها من ممارسات قمعية، وتعلویر فكر جديد يكون أكثر توافقاً مع مطالب الديمقراطية والتعايش السلمي بين التيارات المتنافسة.

